

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثامنة
الخرطوم، السودان، 16-21 يناير 2006

-
الأصل: إنجليزي

EX.CL/238 (VIII)

التقرير عن نتائج
القمة العالمية لمجتمع المعلومات:
تونس ، المرحلة الثانية

-

أولاً - مقدمة:

في قرارها 56/183 الصادر في 21 ديسمبر 2001 ، رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يجيز بموجبه الاقتراح المقدم من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بشأن عقد مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مرحلتين : المرحلة الأولى في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 والمرحلة الثانية في تونس ، من 16 إلى 18 نوفمبر 2005 . ودعت الجمعية العامة للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى القيام بالدور القيادي لإدارة الأمانة التنفيذية للقمة وعملياتها التحضيرية وذلك بالتعاون مع المنظمات المعنية والشركاء المعنيين الآخرين.

وخلال دورته العادية الخامسة في 2004 ، أشاد المجلس التنفيذي في مقره EX.CL/DEC.118 (V) بالمشاركة المتمكنة لأفريقيا في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي الاشتراك بطريقة أكثر دقة ووضوحاً في العملية التحضيرية التي تسبق المرحلة الثانية من القمة والتي من المقرر عقدها في تونس.

ويشيد المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.76 (V) الصادر عن المؤتمر الخامس للاتحاد الأفريقي في سرت ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، في يوليو 2005، بالدور الفعال الذي قامت به أفريقيا في المراحل التحضيرية لقمة تونس على المستوي القاري، ويحث البلدان الأفريقية على مواصلة التنسيق فيما بينها لضمان مشاركة مثمرة وأكثر فعالية في عملية القمة. كما يدعو المقرر الدول الأعضاء والحكومات الأفريقية إلى المشاركة في القمة.

ثانياً - المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات: جنيف 2003:

تم تنظيم المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف (سويسرا) من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 وتمثلت نتائجها الرئيسية في إعلان المبادئ وخطة العمل. وقد تم إبراز المسائل التالية في الوثيقتين المذكورتين :

- ضرورة بحث وإنشاء شبكات ومرافق وخدمات يمكن الوصول إليها بسهولة وبأسعار منخفضة.

- ضرورة قيام كل دولة بتعزيز قدراتها في مجال التعليم والأبحاث والتنمية للسماح لها بالمشاركة في مجتمع المعلومات.
- ضرورة كفاءة أمن الشبكات والمعلومات لتعزيز ثقة مستخدميها في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الحاجة إلى تهيئة البيئة المناسبة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كافة المستويات (الوطنية والإقليمية والدولية).
- الحاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بالحكم الإلكتروني بأساليب ديمقراطية وشفافة عن طريق الشبكات الدولية والشبكات المتعددة الأطراف.
- العضوية في التحالف من أجل التضامن الرقمي المعروضة كضمان للتعاون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي أسسته أفريقيا تحت اسم صندوق التضامن الرقمي .

2-2 المسائل التي لم يتم حلها خلال هذه المرحلة:

نظرا لعدم التوصل إلى إجماع في الرأي ، تركت مسائل مهمة مثل الحكم الإلكتروني وتمويل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بدون حل من قبل قمة جنيف . كما أنه لم يتم استكمال إنشاء صندوق التضامن الرقمي وآلية تمويله كما كان يرغبه الأعضاء .

وطلبت القمة من الأمين العام للأمم المتحدة تشكيل مجموعة عمل حول الحكم الإلكتروني لدراسة مسألة الحكم الإلكتروني وتقديم مقترحات كي تتخذ قمة تونس قرارا بشأنها. وطلبت قمة جنيف أيضا تشكيل فريق عمل لدراسة آليات التمويل وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس.

2-3 المشاركة الأفريقية في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات:

قام المؤتمر الوزاري المنعقد في داكار يومي 19 و 20 أبريل 2004 بتقييم مشاركة القارة في مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ورأى الوزراء أنه قد كان هناك تمثيل متوازن للقارة في المجموعة المشاركة في هذه المرحلة. فقد سعت إلى معرفة ما إذا كان يمكن التوصل إلى التفاهم بشأن نقاط الاختلاف مثل الحكم الإلكتروني ، وتمويل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتفعيل صندوق التضامن الرقمي . ولاحظ اجتماع داكار الضعف في تنسيق الأنشطة التحضيرية مما أدى إلى تقويض فرصة أفريقيا في الدفاع عن مقترحاتها على نحو أفضل.

ثالثا- التحضير للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات – تونس

2005:

3-1 التحضير على المستوى العالمي

تكون الشكل الذي تم به التحضير للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات مما يلي:

مجموعات وفرق عمل تضمنت ما يلي :

- مجموعة عمل حول الحكم الإلكتروني .
- فريق عمل حول آليات التمويل.
- مجموعة أصدقاء الرئيس .

اجتماعات اللجنة التحضيرية التي تضمنت ما يلي :

- الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في الحمامات بتونس من 24 إلى 26 يونيو 2004 .
- الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية في جنيف من 17 إلى 25 فبراير 2005
- الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية في جنيف من 19 إلى 30 سبتمبر 2005 وفي تونس من 13 إلى 15 نوفمبر 2005 .

المؤتمرات الإقليمية التحضيرية حسب المجموعات السياسية الطبيعية والثقافية واللغوية وكذلك المؤتمرات الإقليمية الفرعية (حالة المؤتمر العربي في القاهرة من 8 إلى 10 مايو 2005).

تتمثل النتائج الرئيسية للاجتماع الأول للجنة التحضيرية في القرار المتعلق بالهيكل الذي قدم إلي الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية واعتمده. أما نتائج الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية فتتمثل في اعتماد هيكل لقمة تونس. والتوصل إلي اتفاق حول إنشاء صندوق التضامن الرقمي.

وبعد مناقشات مستفيضة ، توصل الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية إلي قرار بخصوص التزام تونس وجدول أعمال مجتمع المعلومات.

3-2 العملية التحضيرية الأفريقية:

(أ) التنظيم:

تمحورت التحضيرات الأفريقية على نحو رئيسي حول مؤتمر أكر الإقليمي (من 2 إلى 4 فبراير 2005) ونتائج مكتب باماكو ، والمشاركة في الاجتماع الأول والثاني والثالث للجنة التحضيرية ، والمشاركة في المؤتمر العربي (القاهرة ، من 8 إلى 10 مايو 2005). وكانت الآلية التي أقرتها البلدان الأفريقية للتحضير للمرحلة الثانية من القمة على النحو التالي:

- مكتب باماكو:

تم تشكيل هذه المجموعة الفنية خلال الجلسة التحضيرية الأفريقية الأولى - الاجتماع الإقليمي الأفريقي التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي عقد في باماكو في مايو 2002 لإعداد المواقف الأفريقية خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتتمثل هذه المجموعة من ممثلين للخبراء الحكوميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والنساء وغيرهم.

اللجنة الوزارية:

تم تشكيل هذه اللجنة في داكار في 2004 وقد تكونت في البداية من 8 بلدان أعضاء. وأعيد تشكيلها في أكرا وأصبحت الآن تتكون من 15 بلدا عضوا وهي : جنوب أفريقيا ، الجزائر ، مصر ، الجابون ، جامبيا ، الكونغو برازافيل ، غانا ، غينيا ، كينيا ، ملاوي ، مالي ، نيجيريا ، أوغندا ، السنغال وتونس .

(ب) المؤتمر التحضيري الأفريقي المنعقد في غانا:

قامت القارة بقيادة الاتحاد الأفريقي وتنسيق لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبدعم من مكتب باماكو ، بتنظيم المؤتمر التحضيري للإقليم الأفريقي تمهيدا للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، واستضافته حكومة غانا من 28 يناير إلى 4 فبراير 2005 . علاوة على ذلك وبتوجيه من اللجنة الوزارية الأفريقية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقيادة غانا ، شاركت القارة في اللجنة التحضيرية الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وكذلك في المؤتمر الإقليمي العربي حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات، كما قامت بفحص آراء كافة أصحاب المصالح لدمجها في مختلف وثائق اللجنة التحضيرية.

(ج) النتائج الرئيسية للتحضيرات الأفريقية:

تمثلت النتائج الرئيسية للعملية التحضيرية الأفريقية في التزامات أكرا وخطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة :

التزامات أكرا :

تشمل التزامات أكرا ما يلي :

- المبادئ الرئيسية التي يستند إليها مجتمع المعلومات الأفريقي .
- الخطوط التوجيهية للتنمية .
- تعبئة الموارد بما في ذلك الموارد البشرية.
- التعاون الدولي.
- الجوانب التشغيلية ، الطريق إلى تونس ، إستراتيجيات تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، آليات التمويل ، الحكم الإلكتروني ، الشراكة ، الآفاق والطريق للمضي قدما بعد تونس .
- وتحدد خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة خطوط العمل التي ينبغي تنفيذها بالنسبة لكل عنصر رئيسي من عناصر التزامات أكرا، وتتمثل تلك العناصر الرئيسية فيما يلي :

- التسهيلات وفرص الوصول.
- الإستراتيجية وسياسة تطوير القمة العالمية لمجتمع المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي .
- مؤشرات مجتمع المعلومات .
- تعزيز القدرات.
- الأبحاث والتنمية.
- الحكم الإلكتروني.
- الشراكة بين أصحاب المصالح المتعددين.

(د) دور مفوضية الاتحاد الأفريقي:

- استجابة للقرار الذي يطلب منها التدخل على نحو أكثر وضوحا ، اشتركت المفوضية في تنسيق ومراقبة العملية التحضيرية الأفريقية وفي مختلف الاجتماعات . وقامت المفوضية بالأعمال التالية :
- بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الدولي للاتصالات السلوكية واللاسلكية في أديس أبابا ،

- اعتمدت المفوضية شكلا لمؤتمر أكرا وعملت مع الاتحاد الأفريقي للاتصالات السلوكية واللاسلكية على نحو وثيق لتوعية الدول الأعضاء .
- شاركت في الجلسات الموضوعية في أكرا وفي الاجتماع الوزاري والمؤتمر الإقليمي.
- ساهمت ماليا في تنظيم مؤتمر أكرا .
- شاركت في الاجتماع العربي في القاهرة.
- شاركت في اجتماعات اللجنة الوزارية الأفريقية.
- شاركت في اجتماعات اللجنة التحضيرية (الأول والثاني والثالث).
- ساعدت اجتماع الوزراء المنعقد في داكار ، السنغال ، على إقرار خطة العمل الأفريقية كما أوصت به قمة سرت. فقد تعذر على هذا الاجتماع تحقيق النصاب القانوني المطلوب وبالتالي تم تأجيله. ثم عقد بعد ذلك في جنيف على هامش الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية.
- شاركت في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي أحداثها الجانبية.

3-3 صندوق التضامن الرقمي:

في فبراير 2003 ، خلال العملية التحضيرية للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، اقترح فخامة الرئيس عبد الله واد ، رئيس جمهورية السنغال

، نيابة عن أفريقيا ، إنشاء صندوق عالمي للتضامن الرقمي. ويقوم هذا الصندوق بدعم آلية تمويل جديدة لتطوير وتعبئة الشبكات الدولية لصالح الهيئات المحلية.

وقد تم إطلاق صندوق التضامن الرقمي رسمياً في جنيف ، في 14 مارس 2005 في حضور فخامة الرئيس أولوسيجون أوباسانجو ، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ، وفخامة الرئيس عبد الله واد ، رئيس جمهورية السنغال ، والبروفيسور وانكوهلو ، رئيس النيباد. وتلقي الصندوق مساهمات من 17 عضواً من أعضائه المؤسسين في 2005 . وسوف تتخذ اللجنة التنفيذية للصندوق وأمانته التحضيرات اللازمة للتحويل من الدعم المالي إلي الاتفاق القانوني ، وذلك بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف في 2006 . ويتمثل الهدف من هذا المؤتمر في اعتماد اتفاقية دولية بشأن صندوق عالمي للتضامن الرقمي .

رابعاً- القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس:

4-1 مقدمة:

ضمت مرحلة تونس من القمة التي عقدت من 16 إلى 18 نوفمبر 2005 ، حوالي 25000 مشارك بمن فيهم 50 رئيس دولة وحكومة. كما شارك 49 بلداً أفريقياً في القمة التي اعتمدت وثيقتين وهما: "التزام تونس " و "جدول أعمال تونس بشأن مجتمع المعلومات".

وتتعلق القرارات الرئيسية الثلاثة لمرحلة تونس بالآليات المالية والحكم الإلكتروني والتنفيذ والمتابعة.

4-2 التزام تونس:

يكرر التزام تونس الدعم المطلق لإعلان مبادئ جنيف وخطة عملها اللذين صدرا عن المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف، في ديسمبر 2003 .

ويؤكد الالتزام مجدداً ما يلي :

- الرغبة والالتزام ببناء مجتمع شامل للمعلومات يركز على الإنسان ، يوجه نحو التنمية ويكون مبنياً على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- الصفة الشمولية غير القابلة للتجزئة والمتسمة بالتوافق والقائمة على العلاقات المتبادلة لكافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- تتيح قمة تونس فرصة فريدة لزيادة الوعي بالمزايا التي تحملها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للبشرية جمعاء. وبأسلوب الذي يمكن أن يتم من

خلاله تحويل أنشطة الناس وتفاعلهم وحياتهم ومن ثم زيادة ثقتهم في المستقبل.

- الالتزامات التي تم التعهد بها في جنيف وتطويرها على نحو أكبر في تونس من خلال التركيز على الآليات المالية لسد الفجوة الرقمية وفيما يتعلق بالحكم الإلكتروني والمسائل ذات الصلة وكذلك متابعة وتنفيذ مقررات جنيف وتونس كما تمت الإشارة إليها في جدول أعمال تونس بشأن مجتمع المعلومات.

وقد تبادل المشاركون الآراء حول عدة نقاط ومنها على نحو رئيسي ما يلي:

- تقييم ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية مع الأخذ في الحسبان لمختلف مستويات التنمية حتى يتسنى بلوغ أهداف متفق عليها دولياً للتنمية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.
- تمكين الشباب باعتبارهم مساهمين رئيسيين في بناء مجتمع شامل للمعلومات. وإشراكهم بنشاط في برامج مبتكرة للتنمية مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع فرص الشباب في الاشتراك في عمليات الاستراتيجية الإلكترونية.
- ضرورة العمل معاً على تنفيذ برنامج التضامن الرقمي كما تم الاتفاق عليه في الفقرة 27 من خطة عمل جنيف.
- تعزيز تضمين جميع الناس في مجتمع المعلومات من خلال تطوير واستخدام اللغات المحلية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

4-3 جدول أعمال تونس بشأن مجتمع المعلومات:

أكد أعضاء الوفود مجدداً الالتزامات التي تم التعهد بها في جنيف وقاموا بتعزيزها في تونس بالتركيز على الآليات المالية لسد الفجوة الرقمية وعلى الحكم الإلكتروني والمسائل ذات الصلة وكذلك تنفيذ ومتابعة مقررات جنيف وتونس.

أ) الآليات المالية لمواجهة تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية:

يوضح تقرير فريق العمل المعنى بالآليات المالية مدى تعقيد الآليات الحالية الخاصة والعامّة التي توفر التمويل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. ويحدد التقرير المجالات التي يمكن تحسينها والتي يمكن منح أولوية أعلى فيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل البلدان النامية وشركائها في التنمية. وعلى أساس النتائج التي تم التوصل إليها بعد مراجعة التقرير، بحث المشاركون التحسينات والأفكار الجديدة بخصوص الآليات المالية بما في ذلك إنشاء صندوق طوعي للتضامن الرقمي كما ذكر في إعلان مبادئ جنيف.

واعترف أعضاء الوفود بالفجوة الرقمية الموجودة والتحديات التي تواجه العديد من البلدان التي لا تتوفر لديها إلا موارد محدودة والتي تضطر إلي الاختيار بين أهداف متنافسة عديدة في إطار تخطيطها للتنمية. كما اعترفوا أيضا بنطاق مشكلة سد الفجوة الرقمية الذي يتطلب استثمارات كافية ومستمرة في الهياكل الأساسية والخدمات وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال سنوات عديدة مقبلة.

وفي الختام ، قام أعضاء الوفود بما يلي :

- مناقشة المجتمع الدولي تعزيز نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها على نحو متبادل بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، واعتماد سياسات وبرامج من أجل مساعدة البلدان النامية .
- إقرار احتياجات التمويل الخاصة للبلدان النامية كما تمت الإشارة إليها في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف والاعتراف بحاجة عدد من المجالات إلي موارد مالية أكبر حيث ركزت النهج الحالية المتخذة بشأن تمويل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اهتماما غير كاف بها حتى الآن.
- التشجيع علي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين بهدف تمكين جميع البلدان وخاصة تلك التي تمت الإشارة إليها في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف على إقامة هياكل أساسية وتطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التوجيه بإدخال تحسينات وأفكار جديدة على آليات التمويل القائمة حاليا بما في ذلك إنشاء صندوق التضامن الرقمي الذي يتم الترحيب به كألية مالية مبتكرة ذات طابع طوعي وفتحه أمام أصحاب المصالح المهتمين بهدف تحويل الفجوة الرقمية إلي فرص رقمية للبلدان النامية.

(ب) الحكم الإلكتروني:

أكدت القمة مجددا المبادئ التي أعلنت خلال مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في ديسمبر 2003 ، والمتمثلة في أن شبكة الإنترنت قد تطورت وأصبحت تسهيلا عالميا متاحا للجمهور وأنه يجب أن يتم إدراج إدارتها كمسألة رئيسية ضمن برنامج مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية لشبكة الإنترنت متعددة الأطراف تتسم بالشفافية والديمقراطية مع التدخل الكامل من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويتعين أن تكفل توزيعا عادلا للموارد وأن تسهل فرص الوصول للجميع وتضمن الأداء المستقر والمأمون للشبكة مع الأخذ في الحسبان لتعديتها اللغوية. ولذلك ، فإن المشاركين :

- كرروا التزامهم بالاستخدامات الإيجابية لشبكة الإنترنت وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وابتخاذ الإجراءات المناسبة والتدابير الوقائية كما يحددهما القانون في مواجهة الاستخدام السيئ لتكنولوجيا

- المعلومات والاتصالات والعمل جدياً على تحقيق التعددية اللغوية لشبكة الإنترنت كجزء من عملية متعددة الأطراف تتسم بالشفافية والديمقراطية.
- اعترفوا بأن الترتيبات الحالية لإدارة الإنترنت كانت فعالة في جعلها الشبكة القوية المدعومة بالنشاط والوسيلة المتنوعة جغرافياً الموجودة الآن. واعترفوا أيضاً أن هناك العديد من مسائل السياسات العامة الدولية المتعارضة التي تقتضي اهتماماً حيث أن الآليات الراهنة لا تعالجها على نحو كاف.
 - وبالنظر إلى الإضفاء المستمر للصبغة الدولية على شبكة الإنترنت ومبدأ الشمولية، اتفق المشاركون على تنفيذ مبادئ جنيف بخصوص إدارة شبكة الإنترنت وقرروا دعوة الأمين العام للأمم المتحدة في إطار عملية مفتوحة وشاملة، إلى عقد اجتماع بحلول الربع الثاني من سنة 2006، للمنتدى الجديد لحوار السياسات بين أصحاب المصالح المتعددين - يطلق عليه اسم منتدى إدارة الإنترنت. وتتمثل بعض النقاط المهمة لصلاحيات المنتدى فيما يلي:
 - مناقشة مسائل السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية لإدارة شبكة الإنترنت.
 - تسهيل الحديث بين الهيئات المعنية بالسياسات الدولية العامة المتعارضة بخصوص شبكة الإنترنت ومناقشة المسائل التي لا تقع في نطاق صلاحيات أي جهاز حالي.
 - تعزيز وتقييم دمج مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نحو مستمر في عمليات إدارة شبكة الإنترنت.
 - مناقشة المسائل المتعلقة، من بين أمور أخرى، بالموارد المهمة لشبكة الإنترنت.

(ج) التنفيذ والمتابعة:

يقتضي بناء مجتمع شامل للمعلومات موجه نحو التنمية بذل جهود متواصلة من جانب أصحاب المصالح المتعددين. ويلتزم أعضاء الوفود بالاشتراك المستمر، وطنياً وإقليمياً ودولياً، في العمل على كفاءة التنفيذ والمتابعة المستمرين للنتائج والالتزامات اللتين تم التوصل إليهما خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وينبغي أن يؤخذ في الحسبان الطابع المتعدد الأوجه لبناء مجتمع المعلومات والذي يشمل التعاون الفعال فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى طبقاً لمختلف أدوارها ومسؤولياتها ومستوي خبراتها.

ولذلك قرر أعضاء الوفود إنشاء آليات للتنفيذ والمتابعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

على المستوى الوطني:

- على أساس نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، تشجعت الحكومات بمشاركة جميع أصحاب المصالح ، ومع الأخذ في الاعتبار لأهمية البيئة المناسبة ، على إنشاء آليات وطنية للتنفيذ يجب في إطارها :
- أن تكون الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية بما في ذلك استراتيجيات تخفيف حدة الفقر.
 - دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في استراتيجيات المساعدات الرسمية للتنمية.
 - الاستفادة من البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة للمساعدات الفنية بما فيها البرامج الواقعة تحت برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

على المستوى الإقليمي:

بناءً على طلب الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة الإقليمية وبالتعاون مع أصحاب المصالح الآخرين ، يجب القيام بأنشطة تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويجوز أن تقوم اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة – بناءً على طلب الدول الأعضاء وفي إطار الموارد المقررة في الميزانية – بتنظيم أنشطة إقليمية لمتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية وبتواتر مناسب.

على المستوى الدولي:

اعترافاً بأهمية توفر البيئة المناسبة ، يجب الأخذ في الحسبان عند تنفيذ ومتابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة ، المواضيع الرئيسية وخطوط العمل الواردة في وثائق القمة. ويجب أن تعمل كل وكالة تابعة للأمم المتحدة طبقاً لصلاحياتها ومجالات تخصصها ووفقاً لمقررات هيئاتها الإدارية المختلفة وفي إطار الموارد المقررة المتاحة.

خامساً- أنشطة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بقمة تونس العالمية لمجتمع**المعلومات:**

- **إطلاق الأسبوع الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** استفادت مفوضية الاتحاد الأفريقي من تسليط الضوء على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ، لإطلاق حملة سنوية لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تمت هذه الحملة في شكل أسبوع خصص لتركيز اهتمام الجماهير الأفريقية على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الإدارة الرشيدة وتوفير

الخدمات. وتم افتتاح موقع خاص على شبكة الإنترنت لتسهيل الاتصال بالجمهور، كما تم عن طريق منتدى خاص على هذا الموقع على شبكة الإنترنت ، تبادل الأفكار فيما بين الجمهور حول كيفية تحسين فرص الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن أجل استهلال الحملة ، أعلن رئيس المفوضية اليوم الأول من الأسبوع يوماً أفريقيًا لا تستخدم فيه الأوراق حيث تم تشجيع المكاتب الأفريقية في كافة القطاعات على الاتصال عن طريق الوسائل الإلكترونية فقط. وكقدوة يحتذى بها وبعد تلقي تعليمات عن طريق البريد الإلكتروني من رئيس المفوضية ، احتفلت مفوضية الاتحاد الأفريقي باليوم الأفريقي لعدم استخدام الأوراق.

وقام وفد إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا الذي حضر القمة العالمية لمجتمع المعلومات بتنظيم حدث جانبي خلال القمة لإطلاع الوفود الأفريقية المشاركة فيها على الاحتفال بالأسبوع الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترأس الاجتماع الوزير الغاني باعتباره رئيس لجنة الوزراء الأفريقيين المعنيين بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. كما حضره العديد من الوزراء الآخرين . وأعرب مختلف المتحدثين الذين أخذوا الكلمة عن دعمهم لمبادرة الأسبوع الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتفقوا على المساعدة في ترويج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الدول الأعضاء. وطلبوا من الإدارة أن تكفل إبلاغ الدول الأعضاء في الوقت المناسب في السنة القادمة حتى يتسنى لها إعداد الميزانية والتحضير للأنشطة التي تضطلع بها في هذا الصدد . ويرجو أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالاحتفال بالأسبوع الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تستفيد به لتعريف الشباب وخاصة في المناطق الريفية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتقديمه خلاله المسابقات ... الخ، للتشجيع على الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات.

قام الاتحاد الأفريقي والنيباد على نحو مشترك بالتحضير لإقامة معرض خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وفي هذا المعرض أيضا تم عرض فيديو إعلامي عن الاتحاد الأفريقي وكذلك كتيبات وملصقات عن الاتحاد الأفريقي وأسبوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبينما يعتبر هذا المعرض بداية جيدة ومع أنه قد اجتذب عدداً كبيراً من الزوار ، فإنه يمكن تحسين مساهماتنا في مثله من المعارض. وينبغي أن تتوفر لدينا في الاتحاد مواد جاهزة للمعرض يعدها المهنيون في الاتحاد الأفريقي. كما أنه يجب تزويد كل إدارة بالكتيبات وأفلام الفيديو لتعريف الناس بالاتحاد الأفريقي من خلال عرضها أثناء مختلف الاجتماعات الدولية . وكان لمنصتنا في العرض أن تستفيد على نحو أكبر لو إن المواد التي تحمل رموز الاتحاد الأفريقي مثل القمصان والقبعات قد توفرت لدينا ليحصل عليها الزوار أثناء مرورهم على أمام منصة العرض.

المائدة المستديرة حول الفضاء الإلكتروني المتعدد اللغات بمشاركة كافة المعنيين بمجتمع المعلومات وتبادل المعرفة:

افتتحت مفوضة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا هذه المائدة المستديرة التي نظمتها أكاديمية اللغات الأفريقية ولجنة أفريقيا الإلكترونية التابعة للنيباد بالشراكة مع اليونسكو. وقد تم تنظيم المائدة المستديرة كمتابعة للمؤتمر المهم حول التنوع الثقافي واللغوي في الفضاء الإلكتروني ، الذي عقد في باماكو (مالي) ، يومي 6 و7 مايو 2005. وقد نجحت مائدة تونس المستديرة في إنشاء شبكة لمنظمات أصحاب المصالح الدوليين المتعددين تلتزم بتعزيز التنوع اللغوي والثقافي لضمان مشاركة الجميع في مجتمع المعلومات والمعارف المتبادلة.

إضفاء الصبغة الرسمية على الهياكل التحضيرية الأفريقية لتنفيذ خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة:

دعت المفوضية إلى عقد اجتماع لهيئة مكتب الوزراء المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمناقشة طريق المضي قدما بعد القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وقد حضر هذا الاجتماع وزراء غانا ونيجيريا والسنغال. واستهلته المفوضة بالإعراب عن التقدير للأعمال الممتازة التي قام بها الوزراء في قيادة التحضيرات التي سبقت القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتأسفت لأنه بينما قام الاتحاد الأفريقي بدور مهم ، فإن هذا الدور قد أعيق من جراء بدء العملية قبل إنشاء الإدارة بمدة طويلة. ثم اقترحت تطبيع الهياكل التي شاركت في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإضفاء الصبغة الرسمية عليها. ويقتضي ذلك تطبيق أحكام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لتفعيل الهياكل. وفي الرد على ذلك، أعرب الوزراء عن تقديرهم لمبادرة المفوضة وقالوا إن مثل هذا الاجتماع قد طال انتظاره. وأكدوا على أهمية إنشاء هيكل وزارى رسمي طبقا للإجراءات المعمول بها في الاتحاد الأفريقي. وذكروا بالقرار الذي أتخذ أثناء مؤتمر غانا حيث طلب من الاتحاد الأفريقي إضفاء الصبغة الرسمية على العملية الوزارية.

وفي إطار عملية إضفاء الصبغة الرسمية على أعمال الوزراء المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وافق الاجتماع على الإبقاء على مجموعة باماكو كمجموعة مهمة للدعم الفني للوزراء مع ضرورة تعزيزها حتى تكون مجموعة نموذجية لتمثيل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

حدث جانبي للشركاء:

قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي بتنظيم حدث جانبي للشركاء على هامش القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس وورشنة عمل حول نفس الموضوع. وقد اجتذب الاجتماع أكثر من مائة من أصحاب المصالح من شركاء أفريقيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والنشطين في القطاع الخاص وكان الهدف منه هو إقامة ومناقشة الشراكة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة. وقد أبرز منظماً الحدث أهمية الشراكات المنظمة والمستمرة في مجال المعلومات من أجل ضمان آلية تمويل مستمرة وإنشاء مجتمع المعلومات الأفريقي فعلاً. وأكد أيضاً على أن نجاح أفريقيا في تنفيذ خطة العمل مرتبط بشكل وثيق بالنجاح في تحقيق التكامل بين الاقتصادات والدول الأفريقية.

واستجابة لذلك أبدى الشركاء وأصحاب المصالح (بنك التنمية الأفريقي ، المركز الدولي للأبحاث التنموية ، المعهد الدولي للاتصالات والتنمية، الصناعة الكندية ولجنة أفريقيا الإلكترونية التابعة للنيباد ، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني) اهتمامهم بالتعاون في إطار خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة. وأشادوا بالمجال الواسع من الفرص التي توفرها هذه الخطة والتي تعتبر في رأيهم ترجمة للرؤية الأفريقية إلي إجراءات ملموسة. وفي هذا الصدد ، فإنهم يرغبون في تهيئة البيئة الملائمة لضمان المشاركة الحقيقية لكافة أصحاب المصالح على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والعالمية واقترحوا أن تركز خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة على المبادرات الإقليمية الفرعية للتمكن من تحقيق المزيد من الوضوح في التنفيذ.

وأشاد المشاركون أيضاً بالتعاون الموجود الآن بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ظل عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات مما أدى إلي استكمال خطة العمل الإقليمية الأفريقية. ودعوا إلي تنفيذ مشاريع تغطي جميع الأقاليم الفرعية وتأخذ في الحسبان مختلف أصحاب المصالح المشتركين في تطوير المسائل الخاصة بمجتمع المعلومات.

سادسا- ملاحظات وتوصيات:**5-1 الملاحظات:**

أ - على غرار القارات الأخرى أو الهيئات السياسية الطبيعية ، كافتحت أفريقيا من أجل جعل وجهات نظرها تؤخذ في الحسبان خلال مرحلتي القمة وتم بالفعل النجاح في تضمينها في الوثيقة النهائية.

ب- شارك العديد من أصحاب المصالح في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والوزراء من خلال اللجنة الوزارية ، والشباب والنساء وممثلي المجتمع المدني عن طريق مجموعة باماكو. غير أنه تجدر الإشارة إلى المشاركة الضعيفة نسبياً للوزراء الأفريقيين في المراحل الأخيرة مثل المؤتمر الإقليمي في غانا والاجتماعات التي عقدت لاعتماد خطة العمل الأفريقية حول مجتمع المعلومات، في داكار ، السنغال.

ج - بعض النتائج التي حققتها القمة مثل الاتفاق حول إدارة شبكة الإنترنت هي في الواقع أبعد ما تكون عن تطلعات المشاركين وخاصة الأفريقيين. وغير أنه يتعين أن تستمر مشاركة أفريقيا في النقاش داخل المنتدى حول إدارة الإنترنت الذي سوف يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإنشائه بناءً على طلب القمة. وبالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يحظى صندوق التضامن الرقمي الذي يتم إنشاؤه بناءً على اقتراح أفريقيا ، بالدعم القوي .

د) إن القرارات المتخذة خلال مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، جنيف 2003 وتونس 2005 – والواردة في بيان مبادئ جنيف وخطة عملها وكذلك في التزام تونس وجدول أعمالها ، والخطة الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة، تقتضي من أصحاب المصالح والحكومات والمنظمات والمؤسسات المتخصصة والسياسية الأفريقية كفاءة تنفيذها.

6-2 التوصيات:

تقدم التوصيات التالية لاعتمادها من قبل القمة على أساس الملاحظات المذكورة أنفا وآلية التنفيذ وإجراءات المتابعة التي تتخذ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية:

أ - يجب أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي على إضفاء الصبغة الرسمية على اجتماعات الوزراء المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وعلى مجموعة الخبراء أن تكفل تمثيل الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الهيكل الرسمي وأداءه طبقاً لأحكام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

ب - يجب أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم مؤتمر للوزراء الأفريقيين المكلفين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مشاركة الهياكل الإقليمية (المجموعات الاقتصادية الإقليمية) والمنظمات الحكومية المعنية بالتنمية من أجل مناقشة واعتماد طرق تنفيذ قرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة.

- ج - يجب أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات ذات الصلة بإنشاء قاعدة بيانات شاملة للتأكد من المشاركة الكاملة لأصحاب المصالح في تنفيذ الأنشطة الإقليمية المتصلة بقرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات.
- د - يجب أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات ذات الصلة بتحديد مطالب الدول الأعضاء المتعلقة ببناء القدرات ووضع برنامج مناسب في هذا الصدد.
- هـ - يجب أن تحت مفوضية الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء على إقامة آليات وطنية شاملة لتنفيذ قرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف المتفق عليها بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.
- و - يجب أن تكفل مفوضية الاتحاد الأفريقي التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية في متابعة وتقييم مجتمع المعلومات في أفريقيا.
- ز - يجب أن تدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي جميع الدول الأعضاء والسلطات المحلية والمنظمات الدولية إلى دعم صندوق التضامن الرقمي وتقديم المساهمات فيه.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2006

Report on the outcome of the world Summit on the information society: Tunis, Phase II (Wsis II)

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4275>

Downloaded from African Union Common Repository